التمثيل البيداغوجيّ لعلاقة الدلالة بالإعراب

أ. د. عبد السّلام عيساوي

صفوبة تونس

0. التمهيد :

حين نستقرئ مجموعة من الجمل من منثور الكلام في اللّغة العربيّة نجد أنّ عددا كبيرا منها تؤثّر فيه الدلالة المعجميّة في الوظيفة اللغويّة. فيكون المكوّن المعجميّ عنصرا موجّها في تصوّر حدود البنية الدلاليّة للجملة وفي وسم مواضع المحلاّت الإعرابيّة.

العلاقة بين علم الدلالة المعجميّ وعلم الإعراب ضرب من الجمع بين اِختصاصين أو هكذا يتصوّر في بعض الدراسات اللّسانيّة الحديثة الداعية إلى الفصل بين الدلالة المعجميّة والدلالة النحويّة واِعتبار أنّ تعجيم المحلاّت الإعرابيّة حدّ فاصل بين التجريد والإنجاز بين معرفة نظريّة عن المكوّن المعجميّ ومعرفة متحقّقة خاضعة لمؤشّرات الاستعمال.

الإشكاليّة المطروحة كيف نقدّم هذا التوجيه إلى متعلّم اللّغة العربيّة وهل يمكن الارتقاء به إلى مستوى النظريّة أو ما يشبهها ؟ هل هو توجيه نمطيّ واحد يمكن إجراؤه على جميع المواضع لاسيّما أنّ دلالة الكلمة قد تُتَصوّر أنّها مكوّنة لوحدة مستقلّة وينظّر لحدودها على هذا الأساس. إلاّ أنّ تعدّد معانيها بتعدّد سياقات اِستعمالها يجعلها ذات وظيفة رمزيّة غير قابلة للحصر.

ثمّ إذا اِفترضنا أنّ التوجيه معطى هل يمكن القول إنّ الكلمة في علاقتها بالموضع الإعرابيّ جزء من النظام وليست حرّة على نحو ما تطرحه النظريّة البنيويّة والنظريّة التوليديّة في مراحلها الأولى ؟

مسألة التوجيه نتناولها في هذا المقال من زاويتين :

- من زاوية علاقته بالبنية المحليّة أي علاقة الدّلالة بالموضع التركيبيّ والمُعْرِبُ عادة ما يسند إلى الدّلالة الواحدة في هذا المستوى من التصوّر قيمة معياريّة (v. normative).
- من زاوية علاقة الدّلالة الواحدة بغيرها من الدّلالات أي كيف تجعل مختلف العلاقات المعنويّة بين المكوّنات دلالة مؤثّرة وموجّهة في محلّ إعرابيّ. ويسند إليها قيمة حجاجيّة (v. argumentative)

وتثير مسألة التوجيه حدّ الدلالة المعجميّة ذاتها : هل نحدّها وفق مؤشّر الإحالة (référence) أو الإشارة (dénotation) كما ساد في المنطق الكلاسيكيّ وفي بعض الدراسات اللّسانيّات المعجميّة الحديثة ؟ أم نحدّها وفق ما لها من علاقات معنويّة داخل الجملة وفي سياق خطاب ما ؟

1. النّحو نظام أبنية وإعراب :

للنّحو تاريخيّا دور هامّ في تعلّم اللّغة فهو يدرس العلاقات بين مكوّنات الجملة ويمكّننا من فهم الأسس التي تبنى عليها. فحين نتعلّم لغة ما، فإنّنا نحاول فهم النظام المتحكّم فيها، إذ ليست الجملة مجرّد رصف للكلمات الواحدة تلوى الأخرى وإنّما هي تأدية واعية مسيّرة بقوانين إعرابيّة ودلاليّة تكتسب بالممارسة.

يتكوّن النظام اللغويّ من مجموعة عناصر تشتغل على مستويات عدّة. وما يميّز بينها في الواجهة الأولى من الجملة أمران : بناء الكلمة وبناء المركّبات التي تجري مجرى الكلمة. يستتبع هذين الأمرين مجموعة أخرى من المؤشّرات الوظيفيّة (des indices fonctionnelles) تبيّن علاقة القول بالإعراب.

فحين نقول :

- ضرب عيسى موسى.

الأصل في هذه الجملة أنّنا لا نعرف من الفاعل ومن المفعول غير أنّ مؤشّر الترتيب يقودنا حسب ما يقتضيه النظام المجرّد للعلاقة بين المواضع إلى اعتبار أنّ عيسى فاعل وأنّ موسى مفعول حتّى وإن كان العكس صحيحا.

هذا المؤشّر –ورغم قوّته النظاميّة– ليس صارما إذ كثيرا ما يضعف بوجود مؤشّر آخر هو مؤشّر الدلالة المعجميّة نحو :

- أكل الكمثري عيسى.

دلالة حدث الأكل بما يقتضيه من أدوار دلاليّة معجميّة تجعل الكمثري مفعولا وعيسى فاعلا.

هذه العلاقات بين مكوّنات الجملة –وإن كانت في مظهرها العامّ دلاليّة– إلاّ أنّ الأصل في ضبطها مفاهيم تركيبيّة وهي ثلاثة أنواع من العلاقات :

1) علاقات موضعيّة (R. de Position) فالجملة مجموعة من الأحياز المسترسلة بمقتضى ما لها من خصائص فنرتّب الكلمات فيها على خلفيّة أنّ كلّ جملة تمثّل أكبر وحدة تركيبيّة مستقلّة خاضعة للوصف الإعرابيّ.
2) علاقات ظهور متبادل (R de Co-occurence) كلّ جملة تبنى على اعتبار وجود قسم من الكلمات يبرز ويقتضي بروز قسم آخر، ففعل أكل في الجملة السّابقة حدث دلاليّ اِقتضى أن يكون الفاعل متّصفا بصفة من يأكل وهي صفة تجعله بارزا في النّسق التركيبيّ.

ولا يعني أنّ جميع الجمل تكون صحيحة دلاليّا وإعرابيّا على هذا النّحو من السلوك التركيبيّ لأنّ كثيرا من الجمل تحتوي على فواعل موظّفة توظيفيّا مجازيّا ومع ذلك تعتبر سليمة نحو :

- أكل العمل كلّ وقته (في الدارجة التونسيّة).

فالعمل ليس عنصرا دلاليّا مقتضى من فعل أكل على الحقيقة ممّا يجعل صفة البروز تضعف فيه.

كذلك بعض الجمل القائمة على غير إسناد أو المختزلة اِختزال حذف قد تضعف فيها مسألة البروز نحو ما يظهر في جمل الجواب :

- هل قرأت القصّة ؟
- نعم

جملة " نعم " غير إسناديّة مختزلة في لفظ واحد فلا يمكن بالتّالي الحديث عن ظاهرة البروز المتبادل بين المكوّنات.

3) علاقات الاستبدال (R. de Substitution) يمكن اِختزالها في تعويض مكوّن بمكوّن آخر يشاركه نفس المقولة التصريفيّة نحو :

أ. ترأّس مدير القسم الجلسة.

ب.ترأّس المدير الجلسة.

الفاعل في الجملة (أ) عُوّض بفاعل في الجملة (ب) وكلاهما ينتمي إلى مقولة الاسم المعرفة. وعلاقات الاستبدال تمنع أن نعوّض الفاعل (مدير القسم) بفاعل (مدير قسمٍ) لأنّهما لا يحملان نفس مقولة التعيين. فالعلاقات النسقيّة البنيويّة بين مكوّنات الجملة تقتضي أن يكون الفاعلان معرفتين، وفي ذلك تقوية لمفهوم الإعراب الدلاليّ. معنى ذلك أنّ تكوين الجمل يخضع ما قبليّا إلى النّظر في أقسام المكوّنات وخصائصها البنيويّة والإعرابيّة لأنّ كلّ مكوّن يدرس من زاويتين على الأقل :

- من زاوية اِنتمائه الموضعيّ في النّسق التركيبيّ.
- من زاوية علاقة الموضع الواحد بغيره من المواضع في الجملة.

علما أنّ اِنتماء المكوّن الواحد إلى المقولات العامّة حسب التقسيم الثلاثي للكلم : اسم، فعل، حرف يبطن ضربين من الإحالة :

- إحالة قويّة إذا نظرنا إلى المكوّن في علاقة رأسيّة بالمقولة العامّة نحو اِنتماء مدير القسم والمدير إلى مقولة الاسم.
- إحالة ضعيفة إذا نظرنا إلى المكوّن في علاقته بغيره من المقولات في الجملة إذ يجوز أن نقول :
  - ترأّس مدير القسم الذكيّ الجلسة.

ولا نقول :

  - ترأّس مدير قسم الذكيّ الجلسة.

فعدم المناسبة بين الصفة الذكيّ والموصوف مدير قسم يضعف مفهوم الانتماء المقوليّ ولا ينفيه. أي إنّ ضعف الانتماء إلى المواضع الإعرابيّة يفسّر بما للكلمة من خواصّ بنيويّة ملائمة أم غير ملائمة للمحلّ الذي ترد فيه.

وهذا في الحقيقة جوهر النظام وموضوع ثريّ للدراسات اللّسانيّة البنيويّة حسب هيلمسلاف[1].

2. هل المركّب الاسميّ كيان دلاليّ واحد ؟

تمثّل التوابع مع متبوعاتها ما صار يعرف اليوم بالمركّبات الاسميّة (S.N)، وعادة ما نقارب هذه المركّبات على أساس توحّدها الإعرابيّ لخضوعها إلى حكم إعرابيّ واحد، غير أنّ المتأمّل في ما ينشأ بين مكوّني المركّب الاسميّ من علاقات معنويّة يتبيّن أنّ للدلالة دورا مهمّا في الضمّ بينهما وما الإعراب إلاّ مقوّم من مقوّمات التوحّد. يعرّف ابن يعيش في كتابه " شرح المفصّل " (ج3/ص38 وما يليها) مفهوم التبعيّة بذكر علل ظهورها فالعنصر الثاني من المركّب الاسميّ يرد ليرفع اِحتمال السّهو والمجاز عن الأوّل

[1] يقول هيلمسلاف في هذا السّياق :

« décrire le langage comme étant essentiellement une entité autonome de dépendances internes, ou en un mot une structure » (1971/48).

ويزيل الغلط في التأويل، وهي في اِعتقادنا أسباب تداوليّة أو الغاية منها حسن التداول فابن يعيش يرجع الجمع بينهما إلى آنية القول لا إلى النّظام المتحكّم فيه.

وإذا كان هذا أصلا في الجمع فإنّ الفصل بينهما يعتبر نقضا للغاية وتقويضا لمقتضيات الخطاب. فإذا قلنا :

- زرت أصحابي جميعهم.

واعتبرنا أنّ المركّب " أصحابي " مفعول به والمركّب جميعهم توكيد فنحن نفصل دلاليّا تداوليّا بين جزئي اسم واحد الذي هو "أصحابي جميعهم" أي المؤكّد والتوكيد :

- زرت	أصحابي	جميعهم
	مركّب إضافي	مركّب إضافي
	مفعول به	توكيد

نفس الشيء ينطبق على البدل الذي وظيفته توكيد للحكم المثبت في المبدل منه أي إنّ من أوكد وظائفه تقوية علاقة المحمول بالموضوع كأن نقول :

- جاء الأستاذ عليّ

مبدل منه بدل

الوظيفة الأصليّة لعليّ تأكيد حكم المجيء للأستاذ بدليل أنّ بعض النّحاة يعتبرون أنّ البدل هو المقصود بالحكم وأصل الجملة عندهم " جاء عليّ " وورود لفظة الأستاذ في الجملة أمر عارض يمكن الاستغناء عنه ولهذا يقدّرون البدل أوّلا في المعنى.

لذا حين نفصل بينهما في التمثيل البيداغوجيّ ونعتبر الأستاذ فاعلا وعليّا بدلا :

- جاء الأستاذ عليّ

فاعل بدل

فإنّنا نفصل بين مكوّني مركّب الأصل فيه نزوعهما نحو التوحّد والانصهار ولترسيخ هذا لابّد أن يكون التمثيل البيداغوجيّ مناسبا لمقتضيات الدّلالة ومقتضيات البنية الإعرابيّة :

- جاء الأستاذ علـيّ

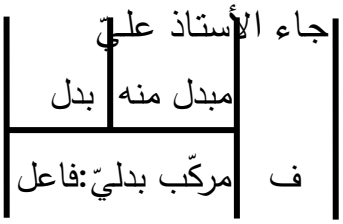

ومن أفضل ما يحتجّ به في المركّب البدليّ لبيان أنّ البدل أوّل في المعنى والمقصود بالحكم بدل الجزء من الكلّ نحو جملة :

- ضربت زيدا رأسه

اِعتمادا على اِعتبار أنّ كلّ تسمية مدخل رئيسيّ من مداخل التعريف فإنّ البدل في هذا الضرب يُسْقِطُ معنويّا المبدل منه لأنّ بدليّته مبنيّة على تثبيت موضع الضّرب بدقّة في المفعول زيد فأصل الجملة " ضربت رأسَ زيد " فما كان تابعا يصبح متبوعا وما كان متبوعا يصبح تابعا بنيويّا بدرجة أولى ودلاليّا بدرجة ثانية.

للدّلالة إذن دور ثابت في تمثّل الوظائف الإعرابيّة وتمثيلها في مستوى ما يصبح معرفة قابلة للتعلّم، بدليل أنّ جميع ما أطلقه النّحاة من أحكام إعرابيّة هي في الأصل سياقيّة موضعيّة مسيّجة بمنطق ما تقتضيه العلاقات المعنويّة بين مكوّنين دلاليّين. قد نتصوّر أنّ نحو المفردات طريقة مثلى في تعليم اللّغة غير أنّ التعويل على المكوّن الدلالي في إقامة حدودها ومواضعها ينزع عنها هذه المثاليّة بل ويكون مدخلا للطّعن في صحّتها.

3. دلالة الكلمة والاقتضاء البنيويّ التركيبيّ :

الدّلالة المعجميّة قيمة رمزيّة تسند إلى الكلمة بعد التواضع عليها وتكون في الأغلب الأعمّ مشتركة بين جميع مستعملي اللّسان الواحد. لكنّها لا تخضع إلى قانون في ما ترد عليه من سياقات.

ويظهر مفهوم القيمة في علاقته بالرّمز اللّساني حسب ثلاثة مبادئ كبرى هي :

- القيمة هي الحقيقة الأصليّة في الرمز اللسانيّ مهما تغيّر اِستعماله.
- تحدّد القيمة من موضع الرّمز في النّظام اللّغويّ أي إنّ كلّ اِستعمال ينطلق ممّا هو أصليّ ليوسّعه ويكسبه شحنات دلاليّة غير موجودة قبل الاستعمال.
- القيمة صنو الفكرة فلا توجد قبل اِستعمالها ولا شيء قبل اللّغة وهذا المبدأ ينفي كلّيا وجود دلالة ثابتة في الدّال ويجعل مسار تأويل كلّ قيمة رهين الموضع البنيويّ في الخطاب. نجد هذا الرّأي شائعا اليوم في اللّسانيّات العرفانيّة ويلخّصه "لانجاكار" (Langacker) في قوله : " يجب على علم الدّلالة الاهتمام بالتحليل البنيويّ والوصف الصّريح للكيانات المجرّدة مثل الأفكار والتصوّرات[1].

إذا اعتبرنا المبادئ المذكورة خاصّة المبدأ الثالث فإنّ دلالة الكلمة تتميّز بكونها محتوى رمزيّا يتحقّق بما نحمله من تصوّرات وأفكار ولننظر في الأمثلة التالية :

- يريكم البرق خوفا وطمعا[2].
- سرت طويلا.

يعرب المركّب العطفي في الجملة الأولى على ثلاثة أوجه : مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله وحالا. وتعرب لفظة " طويل " في الجملة الثانية حالا ومفعولا مطلقا ومفعول فيه.

السّؤال : ما الذي يجعل المعرِبُ يسند وظائف إعرابيّة مختلفة للّفظ الواحد؟ هل الاختلاف ناتج عن خلل ما في النّظام الإعرابيّ أم عن كيفيّة إدراك المعرب للعلاقات المعنويّة الموضعيّة ؟

ثمّ إذا عدنا إلى المعطى القائل بأنّ الدلالة المعجميّة توجّه الإعراب هل يمكن اِعتبار هذا المعطى غير صالح لاستنباط حكم ؟

[1] « Linguistic semantics must therefore attempt the structural analysis and explicit description of abstract entities like thought and concepts ». (1986/3).

[2] سورة الرّعد الآية 12.

يعتبر المنطقيّ " كارل بوبر " (Karl Poper) أنّ النظريّة العلميّة لا تختصّ بكونها صحيحة في جميع الحالات وإنّما لكونها خاطئة في بعض الأحيان ولذلك تقدّم نفسها باستمرار على أنّها صحيحة وقابلة للتخطئة وهو مؤشّر مهمّ على إمكان تطوّرها ونقدها من الداخل.

ويقول " إنشتاين " في نظريّة النسبيّة " فائدة التأكيد العلميّة يعود إلى قدرته على إظهار الخطأ فيه "[1].

معنى هذا أنّ تأثير الدلالة المعجميّة في تصوّر حدود الوظيفة الإعرابيّة ظاهرة متواترة كما سنوضّح لكنّه تواتر قد لا يجعل منها نظاما شكليّا (système formel) غير قابل للتأويل والتخطئة أحيانا. ففي الأمثلة التالية :

- قرأت الرواية بشغف
- قرأت الرواية بتونس

للجملتين نظام تركيبيّ واحد يتكوّن من أربعة محلاّت إعرابيّة :

فعل + فاعل + مفعول + محلّ رابع يتكوّن من جارّ ومجرور

تكرّرت الدلالة في المحلاّت الثلاثة الأولى وتغيّرت في المحلّ الرابع فولّد التغيير الدلاليّ تغييرا في الوظيفة الإعرابيّة فيعرب المركّب الحرفي بالجرّ في الجملة الأولى حالا وفي الجملة الثانية مفعولا فيه فبنية الجملة هي :

فعل + فاعل + مفعول به + (وظائف "ن" لوجود دلالة "ن")

البيّن من هذا أنّ الدلالة المعجميّة في المحلّ الرابع وجهت وسمه الإعرابيّ فهو في الأصل محلّ تركيبيّ مجرّد تابع لنظام تكوّن الجملة يملأ بدلالة تكون مناسبة لما يقتضيه بنيويّا من

[1] « L'intérêt d'une affirmation scientifique tient à sa capacité de se révéler fausse ». E.U.PH. p 399.

خصائص منها أن يكون المحتوى الدلاليّ في شكل اسم قابل للجرّ ومقتضى من المحمول فعل " قرأ ".

السّؤال هل يمكن اعتبار الدلالة المعجميّة المتحقّقة في المحلّ الرابع نتيجة محتملة لافتراض ذهنيّ ؟

يستلزم الفعل في كلّ جملة مجموعة من الكيانات الدلاليّة ويسمّى هذا الاستلزام اقتضاء (préssuposition) وهو معنى غير مذكور صراحة لكنّ طبيعة المدلولات المستلزَمة تمثّل آلية لغويّة تؤدّي إلى تصوّر وجوده أي إنّ الاقتضاء حالة تفكّر ناتجة عن معرفة مشتركة ويوظّف للاستدلال على وجود معان ذات علاقة بالأبنية الدلاليّة. فحدث القراءة اِقتضى قارئا ومقروءا وحالة ومكانا وقد يقتضي دلالات أخرى منها العلّية والزمان والتأكيد إلخ.

وقد يكف مبدأ الاقتضاء عن العمل إذا كانت دلالة الفعل غير مطابقة لما اِقتضاه من دلالات في المحلاّت المجاورة نحو جملة :

- أماته مائة عام.

المركّب (مائة عام) من حيث دلالته المعجميّة ووظيفته الإعرابيّة يجعلنا نتصوّر أنّ دلالة فعل أمات غير مقصودة على الحقيقة لأنّ حدث الموت لا يدوم. فثمّة دلالة أخرى مقصودة وضمنيّة لابدّ من تصوّرها نحو " ألبثّ " حتّى يحدث ما يسمّى بالتناسب الدلاليّ بين مكوّنات الجملة. فثمّة مقارنة ضمنيّة يجريها المتكلّم ومتقبّل الخطاب تمرّ حتما بالمراجع التي تحيل عليها كلّ دلالة وهي عبارة عن عمليّة مطابقة بين الشيء الدلاليّ وما يحصل منه في الذّهن ولهذا السّبب لا يسند علم الدّلالة المنطقيّ قيمة الحقيقة الدلاليّة إلى ما هو مجازيّ ولا يبني قضاياه –حتّى الصناعيّة منها– إلاّ على ما هو حقيقيّ.

بناء على ما تقدّم يمكن أن نستنتج أنّ الدّلالة كيان تركيبيّ ومكوّن رئيسي للبنية الدلاليّة وأن تعويضها بغيرها يوجب تغيّر معناها الإعرابيّ ثمّ إنّ العلاقات بين مختلف الذوات الدلاليّة مبنيّة على مبدأ الاقتضاء فلا وجود لدلالة حرّة على نحو ما يدّعيه المعجميّون.

وكلّ كيان دلاليّ جزء من النّظام إذ بمجرّد دخوله فيه يصبح خاضعا لما فيه من قوانين وما تصوّرنا لحرّيته إلاّ مجرّد حيلة منهجيّة للفصل بين مكوّنات النّظام.

بصورة أعمّ وأشمل نقول إنّ أثر الدّلالة المعجميّة في الإعراب معرفة قائمة على التجريب والاسترسال فيه فاللّغة لا تكون لغة –رغم ما فيها من صرامة– إلاّ بالدلالة لأنّها مكوّن صلب من مكوّناتها عليه تعقد جميع التأويلات وتبنى النظريّات. ولهذا وجب الإقرار أنّ دلالة الكلمة في الخطاب لا تدرك ممّا لها من خواصّ دلاليّة معجميّة وصيغيّة صرفيّة وإنّما ممّا تنسجه من علاقات معنويّة بغيرها من الدّلالات وهذا الاتّجاه أصل في التحليل اللّسانيّ الحديث للعلاقة وواجهة تصوّر حدودها في القول.

يقول " روبنس " (Robins / 1985-34) إنّ دلالة المفردة في المعاجم رمزيّة وغير منتهية ولا يتمّ ضبطها بدقّة إلاّ إذا حدّدنا مجال استعمالها زمانيّا. فالسّياق كما يقول فريج (Fregs) (1969/122) يحدّد قيمة الوظيفة العلائقيّة للمفردة بواسطة ما يسمّيه "راستيي" (Rastier) السّمات الدلاليّة السياقيّة .والتي تظهر زمان اِندراج دلالة المفردة في الخطاب. فكلّ سمة دلاليّة تحذف من دلالة كلمة أو يفترض وجودها بالسّياق المحلّي الواردة فيه. وأحيانا بالسّياق العام[1]، أي لا وجود لدلالة ثابتة غير متأثّرة بالموضع السياقيّ ولا تعدو أن تكون الدلالة الأصليّة الحقيقيّة إلاّ مصدرا دوريّا (artefact) لدلالات مختلفة باختلاف المستعملين وسياقات الاستعمال. فبنية المفردة وموضعها من التركيب مقوّم من مقوّمات حدّ دلالتها.

وحين نقول –وهو رأي شائع– إنّ دلالة كلمة هي الفكرة المعبّرة عنها فنحن نربط ضمنيّا بين حدّ الدّلالة والتصوّر العامّ لوظيفة الكلام وهو تصوّر خاطئ لسببين على الأقلّ :

[1] « n’importe quel trait sémantique défini en langue peut être annulé ou virtualisé par le contexte local voir global ».

- السّبب الأوّل أنّنا نفسّر ظاهرة الكلام –وهي ظاهرة اجتماعيّة– اِنطلاقا ممّا هو فرديّ خاصّ والكلام لا يكون فرديّا البتّة.
- السّبب الثاني هو أنّه يصعب حدّ الفكرة وحصرها في مدلول الكلمة لعلل عدّة منها:
  - العلّة الأولى، مصدرها موضوع اللّسانيّات نفسه فهي علم تجريبيّ لا يدرس إلاّ الظواهر الملحوظة والجماعيّة.
  - العلّة الثانية، تتمثّل في كون الفكرة تحيل على صورة ذهنيّة قد نمثّلها أو نرسمها في المعاجم وكتب علم الدّلالة التطبيقيّة لكنّ هذه الصّورة الذهنيّة لا تكون إلاّ ناتجة عن تجربة شخصيّة فمن الناحية اللّسانيّة ليس لها وجود فعليّ وقارّ.

إضافة إلى أنّ كلّ حديث عن دلالة منفردة مرتبطة بما يرتسم في أذهاننا من صور يضعف مفهوم الإحالة ويجعله متعدّدا غير قابل للحصر.

4. مفهوم الدلالة واللّسانيّات :

حين يحدّد المعجميّون دلالة مفردة فإنّهم ينطلقون من بعض استعمالاتها ويستخلصون ما هو قارّ منها ويضبطونه حدّا وينزّلونه منزلة الدلالة الحقيقيّة فيها. وكان هذا أصلا في تصنيف المعاجم على اختلاف المداخل المعتمدة فيها.

غير أنّ اِهتمامات اللّسانيّ تتجاوز هذه المقاربة وتنظّر إلى الدلالة من زاوية كونها مكوّنا من مكوّنات نظام الجملة. ويعود ذلك إلى ثلاث علل نوردها باختصار وهي :

- لا توجد كلمتان مترادفتان ترادفا كلّيا فكلّ علامة لسانيّة لها دلالة متفرّدة تبرز خاصّة في الأبنية الدلاليّة.
- لا تستعمل المترادفتان –إن اِفترضنا وجودها– في سياق جملة بنفس الطريقة فالاختلاف بينهما معطى ثابت.

- لا تستعمل الدّلالة الواحدة في سياقات مختلفة بنفس المعنى. فكلّ استعمال يكسب الدّلالة الأصليّة معنى مضافا.

بناء على هذه العلل يمكن القول إنّ الدلالة عند اللّسانيّين لا تخضع لحدّ علميّ دقيق وشامل وهذا أمر طبيعيّ لأنّ كلّ حدّ معمّم ينفي الاستعمال المخصوص ويجعل المتكلّمين على سمت واحد في الإنشاء فننفي بذلك ما للإنسان من ملكة خاصّة في التعبير.

السّؤال إذن ومن وجهة نظر تطبيقيّة : كيف يمكن الحديث عن أثر دلاليّ في الإعراب إذا لم يكن المؤثّر محدودا ؟ فهل هو تأثير متصوّر وذاتيّ غير خاضع لقواعد تضبطه وطريقة في التحليل تقنّن ملاحظته ؟

من الناحية المنهجيّة والعلميّة كلّ عنصر إذا تحوّل عن أصليّته ودخل في علاقات طبيعيّة مع عنصر أو عناصر أخرى فإنّ أصليّته تتأثّر وتتغيّر من حالة أولى إلى حالة ثانية. ونفس الشيء بالنسبة إلى العنصر أو العناصر المتحوّل إليها فهي تتغيّر أيضا بما يدخل عليها. ولهذا نقول إنّ دلالة مكوّنات الجملة في التصوّرات اللّسانيّة لها وجهان :

- وجه الشيء أي ما به نحدّ الدال ونعرّفه ونقصد بذلك ما يعتبر في التقليد المنطقيّ من أنّ الدلالة المعجميّة تنتمي إلى المحتوى.
- وجه وظيفة الشيء حين يدخل المكوّن الدلاليّ في علاقات مع غيره علاقات معنويّة أو إعرابيّة بنيويّة أو تداوليّة.

الفصل بين الوجهين أمر صعب إذ في الكثير من الأحيان نحدّ الشيء بما له من وظائف ولا يمكن تجنّب الخلط بينهما إلاّ إذا اِعتبرنا أنّ المدلول هو المرجع وأسّسنا تناظرا وضعيّا بينهما وهذا مناف لما للإنسان من قوّة تجريديّة في الذّهن.

المهمّ –في تقديرنا– أنّ الدلالة عند اللّسانيّين سواء أأدركت من خواصّها الذاتيّة أو من وظائفها هي مكوّن من مكوّنات نظام النّحو المسيطر على جميع أنظمة الأبنية الإعرابيّة.

مثال ذلك إذا قارنّا بين مفردة ومركّب إضافيّ وردا في محلّ إعرابيّ واحد فإنّ البنية الإعرابيّة لما يشغل المحلّين قد تكون واحدة من جهة التمام البنيويّ المقتضى ومختلفة من جهة الدّلالة نحو :

- جاء غلام زيد
- جاء الغلام

الفاعل في الجملتين اسم تامّ بنيويّا بالإضافة في الجملة الأولى وبالألف واللاّم في الجملة الثانية. ومقولة التعريف الواسمة للفاعلين من تبعات التمام البنيويّ لا التمام الدلاليّ.

.هذان الفاعلان مختلفان من جهة المحتوى الدلاليّ لأنّ الغلام غير غلام زيد. ولا نستطيع القول جاء الغلام زيد لأنّ الاسم المضاف من حيث بنيته الإعرابيّة لا يقبل تعريفين في آن واحد وتمامه يكون إمّا بالألف أو بالمضاف إليه.

وقد نعوّض أحد الفاعلين بما يشاركهما في الانتماء إلى مقولة الاسم نحو جاء غلام لكنّه تعويض يتعارض مع مقولة التعيين المقتضاة في محلّ الفاعل. فدلالة الكلمة بما فيها من محتوى مضمّن في اللّفظ.

كما يمكن أن تكون الدّلالة وحدة ثابتة قارّة لها نفس التأثير في ما يجاورها رغم أنّ النظام الإعرابيّ يحتال باستمرار للحدّ من التوسّع الدلاليّ بإرجاعه إلى صيغ صرفيّة قارّة مناسبة للمحلاّت الإعرابيّة نحو ما نجده في الجملتين التاليتين :

- خرج علينا في زينته
- هذا رجل عدل

يؤوّل المركّب الحرفي في زينته بمتزيّن لأنّ محلّ الحال يقتضي أن يكون اللّفظ اسما مشتقّا نكرة ليتحقّق مفهوم الصفة العارضة في من خرج. ويؤول عدل باسم الفاعل عادل للغرض نفسه.

النّحو إذن ومن جهة كونه نظاما رمزيّا قائما على تجريد الأبنية الإعرابيّة يتعامل مع الدّلالة على أساس أنّها عنصر محتمل قريب بدوره من الشكلنة الرمزيّة.

وقوّة حضور الدّلالة من قوّة النّظام الإعرابيّ المسيّر للأبنية المحلّية في الجملة وإذا ضعف هذا النظام في مستوى من المستويات فإنّ الدلالة تضعف ويضعف توجيهها للمعنى النحويّ.

فالمركّب الحرفيّ " في زينته " يعرب حالا لكنّه ضعيف من جهة ضرورة المطابقة اللّفظيّة بين المعرب والمحلّ. ولتقوى هذه المطابقة وتناسب ما هو مقتضى تؤول البنية اللّفظيّة باسم فاعل. فالإعراب ليس مجرّد حركة تسند إلى محلّ ما وإنّما له وظائف متنوّعة منها تحليل بنية الكلمة في المحلّ وتصنيفها حسب مواضعها وتحليل علاقاتها المعنويّة.

لذا يمكن أن نعتبر أنّ حدث التزيّن في الجملة المذكورة أعلاه حدث معجميّ مقدّم في نظام تركيبيّ تمثّله عناصر بيانها الرسم التالي :

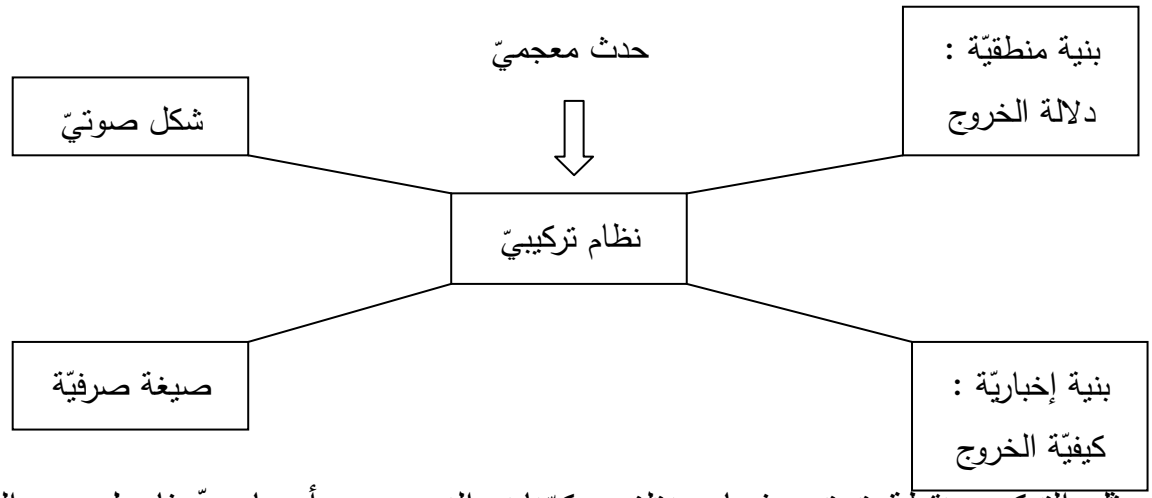

يمثّل التركيب نقطة تجتمع فيها مختلف مكوّنات النحو وهو أيضا حدّ فاصل بين الدلالة والمعنى من جهة والشكل الصّوتي والصّيغة الصرفيّة من جهة ثانية. فالتوجيه الدلاليّ للنّحو أو ما يسمّى اليوم بـ(Interface) هو حدّ فاصل بين الدّلالة والإعراب فكلّ دلالة معجميّة تدخل مصفاة التركيب وتظهر في سطح الجملة تكون في أغلب الأحيان مناسبة لقوانين التركّب والأبنية الإعرابيّة المكوّنة له.

5. الفرق بين البنية المنطقيّة والبنية الإخباريّة :

يظهر أثر الدّلالة في الإعراب في مستوى المقارنة بين نوعين من الأبنية الدلاليّة : البنية المنطقيّة والبنية الإخباريّة.

تمثّل البنية المنطقيّة العلاقة الحمليّة بين محمول وموضوع وتختزل في علاقة حدثيّة بين الفعل والفاعل إذا كانت الجملة فعليّة أي تختزل في ما بين الحدث ومن أنجزه وقد يضاف إليهما أحيانا من تحمّل الحدث.

وقد يقتضي الحدث من الناحية الإنجازيّة ووفق قوانين جزئيّة تهمّ نظام التركيب بعض المقولات التصريفيّة المناسبة فإذا قلنا :

- قرأ فلان الرواية.

فإنّ حدث القراءة دلالة منطقيّة تقتضي أن يكون من قرأ مذكّرا من جهة المقولة الجنسيّة. فلا شيء في الدّلالة يتجاوز حدود مقتضيات الصياغة اللفظيّة.

وقد يقتضي رأس البنية الحمليّة أدوارا دلاليّة أخرى منها ما هو ضروريّ ومنها ما هو اِختياريّ والضّروريّ قد يظهر في مستوى الإنجاز وقد لا يظهر ذلك أن كلّ حدث ينجز مستلزما مجموعة من المقولات المنطقيّة نحو الزّمان، المكان، الكيف، العلّية إلخ. ويبقى التعبير عن هذه المقولات رهين ما يختاره المتكلّم من أشكال تعبيريّة ملائمة لغرض القول.

أمّا البنية الإخباريّة فهي تداوليّة بالأساس عائدة إلى كيف نظّم الكلام وما يتركه القول من أثر في ذهن السّامع. فللمقام دور مهمّ في ضبط حدود البنية الإخباريّة. فإذا تصرّف المتكلّم في مراتب مكوّنات الجملة فإنّ التصرّف يرجع إلى ما يختاره من أساليب في النّظم لغايات إبلاغيّة فيقدّم عنصرا على آخر في مستوى الإنجاز أو يحذف بعض العناصر إلخ.

للجملة إذن بنية منطقيّة قارّة محافظة على أصليّة نواتها الدلاليّة وبنية إخباريّة متغيّرة تجعل المتكلّم يتصرّف في مكوّناتها التركيبيّة فإذا قارنّا بين :

- قرأت الراوية بشغف.
- قرأت بشغف الرواية.
- بشغف قرأت الرواية.

فإنّ لجميع الجمل بنية منطقيّة واحدة وأبنية إخباريّة مختلفة عائدة إلى التصرّف في مكوّناتها التركيبيّة، فالجملة تتكوّن من :

- بنية منطقيّة واحدة بها تؤسّس لمفهوم الحقيقة والإحالة المرجعيّة.
- بنية إخباريّة متغيّرة ذات وظائف متعدّدة مناسبة لمقتضيات التداول فهي بنية صفريّة.

تساوي البنية المنطقيّة ما نقوله عن الدلالة فالعلاقة بين الدلالة وما نقوله عنها تلازميّة وضروريّة في كلّ خطاب وتساوي البنية الإخباريّة ما يقال عن الدلالة أي الإخبار بكلّ ما حفّ بهذه الدّلالة من زمان ومكان وغاية وكيف إلخ أي إنّ البنية الدلاليّة العامّة في الجملة تقسّم كما يلي :

حدث + منجز + ظروف الإنجاز : المتى الكيف المكان العلّة إلخ

ما نقول	ما يقال
⇩	⇩
بنية منطقيّة	بنية إخباريّة
⇩	⇩
مصدر إحاليّ	مصدر تداوليّ

وكأنّ الجملة جملتان : جملة موضوعاتيّة (thématique) مختزلة في الحدث وجملة موسّعة خاضعة لمقتضيات التداول :

الجملة : 1 ph. thématique ←

2 ph. expansive ←

وقد كانت الجملة عند النّحاة العرب القدامى خاضعة لهذه الثنائيّة فاعتبروا بنيتها المنطقيّة معقودة على دلالة التأكيد والأمر والاستفهام وأكثر الدلالات شياعا دلالة التأكيد لأنّها تعتبر في نظرهم أصلا مؤسّسا لمفهوم القضيّة تظهر في مستوى المحور التركيبي لكلّ جملة. ولهذا جرّد النّحاة البنية المنطقية أقصى درجات التجريد لأسباب تعود بدرجة أولى إلى ما يقتضيه نظام الجملة وضرورة المحافظة على تماسكها مهما اِختلف الإنجاز فقالوا مثلا كلّ اِسم يرد بعد الفعل يعتبر فاعلا نحو :

- جاء زيد
- مات زيد

فللجملتين نفس البنية المنطقيّة إذ زيد يعرب فاعلا فيهما رغم أنّه تحمّل الحدث في الجملة الثانية. كذلك الجملتان :

- جاء زيد
- زيد جاء

هما جملتان لهما نفس البنية الدلاليّة المنطقيّة لأنّ العلاقات المعنويّة واحدة من جهة التصوّر لكن لأسباب بنيويّة تركيبيّة تخصّ نظام الإعراب تعتبر الجملة الأولى فعليّة والجملة الثانية اِسميّة إذ لابدّ أن يكون كلّ فعل متبوعا بفاعل.

6. التمثّل المعرفيّ لعلاقة الدلالة بالوظيفة الإعرابيّة :

تقترح نظريّة الحالة الإعرابيّة مقاربة جديدة لعلاقة الدلالة بالوظيفة فقد حاولت من خلال ما قدّمه أعلامها (فيلمور، قروبر، جاكندوف...) الفصل بين الدّور الدلالي المتأتّي من أساس معجميّ دلاليّ والدّور المحوريّ المتأتّي من أساس مقولي نحويّ تركيبيّ غير أنّ هذا الفصل

مرّ بمراحل مختلفة نتيجة عسر حدّ الدّور الدلاليّ وغياب مصطلحات قارّة تكون مدخلا لفهم ما ينطوي عليه من مسمّيات...

الملاحظة الأولى التي يجب الإشارة إليها وهي عامّة ومتّفق في شأنها تتمثّل في أنّ العلاقة المعنويّة الواحدة غير ما يسند إليها من وظيفة إعرابيّة فجمل من نوع :

- مات الرّجل.
- تناول الرّجل فطوره.
- تلقّى الرّجل ضربة قاتلة.

للرّجل في جميع الجمل إعراب واحد فهو فاعل غير أنّ علاقاته المعنويّة مختلفة فهو ضحيّة (Patient) في الجملة الأولى ومنفّذ (Agent) في الجملة الثانية وهدف (But) في الجملة الثالثة.

تتصوّر حدود الوظيفة الإعرابيّة اِعتمادا على ما للمحلّ من خصائص إعرابيّة تركيبيّة في حين أنّ الدّور الدلاليّ يصدر عمّا للمكوّن من دلالة معجميّة في علاقة بغيرها من الدلالات.

يقتضي الفعل في نظريّة الحالة الإعرابيّة نوعين من الأدوار :

- أدوار قاعديّة منها دور القائم بالحدث والضحيّة وتناسب هذه الأدوار البنية المنطقيّة في الجملة.
- أدوار غير قاعديّة منها دور المحلّ والمستفيد والآلة إلخ وتناسب البنية الإخباريّة.

وقد كانت هذه النّظريّة تطرح على نفسها مجموعة من الأسئلة يمكن اختزالها في هذا السّياق في سؤال عامّ لِمَ الاختلاف في تعيين الوظائف للدّور الدلاليّ الواحد ؟ نحو ما ذكرناه في الآية القرآنيّة : {يريكم البرق خوفا وطمعا}.

المركّب العطفي (خوفا وطمعا) له ثلاث وظائف إعرابيّة ممكنة : مفعول لأجله، حال.

فالدّور الدلاليّ واحد ينتمي إلى البنية الإخباريّة غير أنّ الوظائف مختلفة. النّظام بما له من رمزيّة تجريديّة ذو دلالتين : دلالة على حضور العقل ودلالة على كيفيّة اِشتغاله وهذه خاصيّة نجدها في كلّ الأنظمة الرمزيّة.

وإذا عرفنا أنّ الوظيفة الإعرابيّة عمليّة تشفير لمكوّن من مكوّنات النظام الإعرابيّ فإنّ الوظيفة تكون من تبعات عقل الإنسان. أمّا الدلالة فهي في الأغلب الأعمّ غير قابلة للتشفير فيكون مستوى الترميز فيها ضعيفا لاسيّما أنّها تحيل على عالم من خارج اللّغة. يعني ذلك أنّ الاختلاف في الإعراب ليس ناتجا عن الدّلالة ذاتها وإنّما عن قدرة النّسق الرمزيّ في التأقلم مع معلومات تحاول السيطرة عليه، أي إنّ الرّمز واحد ونسمّيه وظيفة إعرابيّة (ن) وطرق تأويلها مختلفة من معرب إلى آخر. وفي المثال المذكور ثلاث طرق في التأويل وكلّ طريقة صالحة لوظيفة بعينها، فمن يعتبر المركّب حالا يجد في المسار التأويليّ ما يلائم هذا الاعتبار... ومن يعتبره مفعولا مطلقا يجد أيضا في مسار تأويله ما يلائم المهمّ أن يبرهن المعرب على صحّة تأويله بقرائن مقنعة مستخرجة من السّياق اللّغوي.

7. على سبيل الخاتمة :

إنّ أثر الدّلالة في الإعراب معطى يمكن اِستقراء حضوره من خلال تحليل الأمثلة غير أنّه معطى فوضويّ غير مستقرّ. ويعود عدم اِستقراره إلى كونه عنصرا محتملا لا يتحقّق ولا يثبت إلاّ بالإنجاز المنفتح على الإنشاء. فالإعراب نظام سابق للقول الدلاليّ فنحن حاولنا من خلال هذا العمل البحث عن المتغيّر في ما هو ثابت.

ولا شكّ أنّ مقبوليّة البنية الدلاليّة كوحدة متكاملة ثمرة لصحّة التركيب وصحّة التركيب شرط من شروط تكوّن الخطاب التصوّريّ.

التصوّر وصحّة التركيب منفصلان، وانفصالها علامة على صحّة الدلالة إذ لو اِتّحدا لكانت كلّ الجمل مقبولة دلاليّا ولما اِحتجنا إلى مفهوم المجاز... أي إنّ الدّلالات تندمج في مستوى التوزيع على المحلاّت وتتدافع في مستوى التصوّر المفضي إلى وسمها إعرابيّا.

معنى ذلك أنّ الوظيفة الإعرابيّة وسيط قويّ للبحث عن خصائص التركيب وآلته في ذلك الدّلالة ("ميشال براندي" 36/1998) وبالتالي لا يمكن أن نبني فرضيّات اِعتمادا على هذا المعطى لأنّ اللّغة ظاهرة طبيعيّة يبحث فيها بالاستقراء وصولا إلى اِستنباط الأحكام.

غير أنّ تعليم اللّغة –مهما كان مستوى المتعلّم– لا يبنى على النظريّات الموغلة في التجريد فنحن نحتاج باستمرار إلى المنجز من الأقوال إلى ما فيها من دلالات حاصلة لأنّ نظام الإعراب لم يتأسّس على المحتمل من الدلالة. ومن يطّلع على التراث النحويّ يلاحظ دون عناء أنّ الأمثلة التي يحلّلها النّحاة مبحوث عنها ومقنّنة بتمشّ منهجيّ ذي أبعاد تطبيقيّة فكلّ حديث عن الإعراب يتضمّن حديثا عن الدّلالة.

المراجـع :

1. ابن يعيش (موفّق الدين) : شرح المفصّل، مجلّدان د.ت.
2. عيساوي (عبد السّلام) :

- التأريخ النصّي للنّحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، منشورات كليّة الآداب بمنوبة، 2004.
- الأبعاد التأويليّة والمفهوميّة للدّلالة المعجميّة، مركز النشر الجامعي، تونس 2009.
- العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة مقاربة لسانيّة، منشورات كلّية الآداب بمنوبة، 2010.

3. Langacker. W.R (1986), Foundations of congitive Grammar. Vol, 1, California. Stanford University Press.
4. Prandi. M, Contraintes conceptuelles sur la distribution. Notion de classe d'objets. Langages N° 131, 1998.
5. Rastier. F, Sens et textualité coll. Hachette, Paris 1987.
6. Tesnière. L, Elément de syntaxe structurale, éd. Klincksiek, Paris 1987.